

الآفاق الاقتصادية تحرك عجلة الاستثمار بين السعودية وعمان

وفد سعودي يزور مسقط لترجمة اتفاقات الشراكة التجارية والصناعية واللوجستية والمالية والتكنولوجية



التنمية ترسخ دعائم الشراكات الاستراتيجية

الصادرات السعودية غير النفطية تسجل أعلى نمو شهري

النفطية من 16 في المئة إلى 50 في المئة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وتتخذ في سبيل ذلك العديد من الإجراءات والمبادرات التي من شأنها جعل المنتج السعودي منافساً قوياً في الأسواق الدولية والإقليمية. وتتوقع شركة الأبحاث الجزيرة كابيتال أن ترتفع الإيرادات النفطية وغير النفطية في النصف الثاني من العام الجاري بالنظر إلى تحسن الأنشطة الاقتصادية وارتفاع أسعار الخام وزيادة مداخل ضريبة القيمة المضافة.

وقالت في مذكرة بحثية إن إيرادات السعودية الفعلية ارتفعت في النصف الأول من العام الجاري إلى 120.8 مليار دولار، بما يمثل 53.3 في المئة من الإيرادات المتوقعة للعام بالكامل. ومن المرجح أن ترتفع الإيرادات المدرجة في موازنة 2021 بنسبة تتراوح بين 3 و5 في المئة، حيث تقدر إيرادات هذا العام بنحو 226.4 مليار دولار، بارتفاع نسبته 8.6 في المئة عن إيرادات العام الماضي.

وأشارت الإحصائيات إلى أن أعلى المنافذ تصديراً هي الموانئ البحرية بإجمالي صادرات بلغ نحو 4.74 مليار دولار، تليها المنافذ البرية بإجمالي صادرات بلغ نحو 990 مليون دولار، ثم المنافذ الجوية بإجمالي صادرات بلغ نحو 530 مليون دولار.

ويشكل التنوع الاقتصادي مدخلاً رئيساً نحو تحقيق "رؤية 2030" من خلال عدة عوامل منها إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية هيئة تنمية الصادرات السعودية والدور المناط بها كهيئة تعنى بزيادة الصادرات السعودية غير النفطية والانفتاح على الأسواق العالمية.

وتوظف الهيئة جميع إمكانياتها للإسهام في رفع نسبة الصادرات غير

تسارعت الجهود السعودية - العمانية لترجمة الاتفاقات الأولية التي تم التوصل إليها الشهر الماضي أثناء زيارة السلطان هيثم بن طارق إلى العاصمة الرياض بشأن تعزيز العلاقات الاقتصادية، وخاصة في ما يتعلق بتطوير التعاون في مجال الاستثمارات المباشرة بين البلدين الجارين.

كما اتفقا على دراسة فرص الاستثمار في مجالات التطوير العقاري والسياحة والبتروكيماويات والصناعات التحويلية وسلاسل الإمداد والشراكة اللوجستية وتقنية المعلومات والتقنية المالية.

ويسعى الجاران أيضاً إلى تعزيز التعاون في مجالات البيئة والأمن الغذائي ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي أعلن عنها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لما فيها من منفعة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

وفي يونيو الماضي بحثت السعودية إقامة منطقة صناعية في المنطقة الاقتصادية الخاصة في القم تدبر قطاعاتها كافة، تزامناً مع جهود تواصلها مع الرياض لتوسيع حصة الاقتصاد غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

ويأتي حرص السعودية على الاستثمار في منطقة القم بالنظر إلى ما تحتويه على عدة مناطق تطوير سياحي وخدمي من أبرزها ميناء متعدد الأغراض وحوض جاف لإصلاح السفن وميناء للصيد ومطار إقليمي ومناطق صناعية ولوجستية.

وستتفكر الرياض، في حال التوافق على إقامة المنطقة، ببناء مسارات لوجستية لنقل البضائع بين المناطق الاقتصادية الخاصة السعودية والعمانية والاستفادة من الأثر الاقتصادي المشترك.

ويبلغ حجم الاستثمارات السعودية في عُمان قرابة 6.4 مليار دولار، في قطاعات حيوية مختلفة مثل البتروكيماويات والرعاية الصحية والطاقة المتجددة وخدمات الأعمال والأغذية والنقل والتخزين والتطوير العمراني وغيرها.

وفي المقابل، تصل الاستثمارات العمانية في السعودية إلى 1.2 مليار دولار وتشمل المواد الكيميائية والأغذية والخدمات المالية والنقل والتخزين وخدمات صناعة الغاز.

وفي حين يبلغ عدد المستثمرين السعوديين في عُمان من شركات ومؤسسات وأفراد نحو 1235 مستثمر، فإن عدد الشركات العمانية المستمرة في السعودية بلغ 320 شركة وذلك حتى النصف الأول من العام الجاري.

ورغم أن البلدين لم يوقعا على اتفاقيات اقتصادية خلال زيارة السلطان هيثم، إلا أنهما اتفقا على تأسيس مجلس تنسيق سعودي - عماني، وأكدا حينها عزمهما على رفع وتيرة التعاون الاقتصادي عبر تحفيز القطاعين الحكومي والخاص للوصول إلى تبادلات تجارية واستثمارية نوعية، تساهم في تحقيق رؤيتهما الإصلاحية.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن حجم التبادل التجاري بين الجارين بلغ في العام الماضي قرابة 2.66 مليار دولار، وسط تحفيزات نفذتها السلطنة لجذب الاستثمارات في الطاقة والصناعات

وتطبق السعودية خطة تنمية اقتصادية طموحة تعتمد على تنوع مصادر الدخل لوقف اعتماد الاقتصاد على النفط، بينما استحدثت عُمان إجراءات لتعزيز أوضاعها المالية وطلبت في الآونة الأخيرة مساعدة صندوق النقد الدولي لكبح الديون، التي من المتوقع أن تصل إلى 56.3 مليار دولار بنهاية هذا العام.



خالد الفالح

لدينا المقومات للتكامل في عدد من القطاعات الاقتصادية

وذكرت نشرة اكتاب لإصدار سندات في أكتوبر الماضي أن مسقط أجرت محادثات مع بعض دول الخليج لتقديم مساعدة مالية العام الماضي.

ويتضمن جدول زيارة الوفد السعودي انعقاد المنتدى الاستثماري المشترك، واجتماع مجلس الأعمال السعودي - العماني، ولقاءات بين الشركات الكبرى ورجال الأعمال من البلدين لاستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين لتنميتها خلال السنوات القادمة.

واتفق البلدان الشهر الماضي على دراسة فرص الاستثمار المتبادل بينهما، في التقنيات المتطورة والابتكار ومشاريع الطاقة والطاقة المتجددة والصناعة والمجال الصحي والصناعات الدوائية.

مبادرة مصرية لدعم قدرات رواد الأعمال في تنمية مشاريعهم الناشئة

أطلقنا برنامجنا للوصول إلى جميع الشباب الذين يرغبون في تغيير حياتهم إلى الأفضل.

وأضاف إن "الكثير من الشباب في صعيد مصر لديهم أفكار تجارية عظيمة لكنهم بحاجة إلى الاحتضان والدعم لنقلهم إلى الخطوة التالية".

وأشار إلى أنه لهذه الأسباب تم إطلاق برنامج لدعم الشركات الناشئة التي لديها أفكار يمكن تنفيذها في الحياة الواقعية، مؤكداً أن شركته ستدعم وتوفر لرواد الأعمال فرص التدريب وبناء القدرات.

وأوضح أن المبادرة تعد الأولى من نوعها لدعم رواد الأعمال في صعيد مصر، مؤكداً أنها بمثابة شريان حياة لأعمالهم الصغيرة وسط نقص التمويل والخبرة وتوجيه إدارة الأعمال.

وتسعى جيميناى أفريقيا للعب دورها المتكامل في الاستفادة من الشباب ودعم الشركات الناشئة من خلال البرامج الرائدة المتكررة وخيارات الاستثمار والعروض الاستثمارية المدعومة من شبكة الشراكة المتنامية للشركة.

وقال توما "ستواصل دعم الشباب ورجال الأعمال في التغلب على تحديات التنمية وبناء القدرة على إنشاء أعمال مستدامة".



عدي توما

الشباب لديهم أفكار تجارية عظيمة وهم بحاجة إلى الدعم

وأُنشأ مكتباً لإدارة الخدمات السياحية لوكالة شينخوا "علمت بالمبادرة عن طريق الصفة من وسائل الإعلام المحلية واعتقد أنها ستساعدني في تطوير عملي".

وأوضح أن المبادرة ستسمح له بتعلم كيفية إدارة أعماله بطريقة علمية ومدرسة جيداً، مما سيساعده في التغلب على تحديات الإدارة.

وأشار إلى أن اعتماد عملية منهجية في إدارة الأعمال هو أهم جزء يحتاجه الشركات الناشئة للارتقاء بمشاريعها حتى تستطيع الصمود، مضيفاً أن "المبادرة ستوفر دعماً مالياً ضرورياً يمكنه من مواصلة العمل".

وقبل التقديم للمبادرة، راودت شافعي أفكار جديدة لإغلاق مكتبه الذي ينظم من خلاله الرحلات السياحية الداخلية وحجوزات الفنادق لعدم توفر التسهيلات التكنولوجية والأموال اللازمة للاستمرار في العمل، إلا أن المبادرة منحتهم وميضاً من الأمل ليس فقط للاستمرار في العمل ولكن أيضاً للتوسع فيه.

ورأى الشافعي أن المبادرة مهمة أيضاً لأنها تستهدف صعيد مصر الفقير الذي يمثل 38 في المئة من سكان البلاد.

وقال إن "معظم فرص الأعمال والاستثمار متاحة عادة في القاهرة

القاهرة - كثفت القاهرة من جهودها لدعم قدرات رواد الأعمال في تنمية مشاريعهم الناشئة ضمن استراتيجية طويلة المدى تهدف بالأساس إلى الحد من مستويات البطالة وفي الوقت ذاته جعل القطاع الخاص محركاً مهماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وأطلقت مؤسسات مجتمع مدني مصرية مبادرة جديدة لدعم قدرات رواد



على أبواب ريادة التكنولوجيا